Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

21 Décembre 2010
21 دجنبر 2010

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

المغرب/حقوق الإنسان/تقرير (مرفق بصورة(

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يقدم تقريره السنوي برسم سنة 2009

الرباط/ 20/ 12/ ومع/ قدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, اليوم الإثنين بالرباط, تقريره السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب وحصيلة عمل المجلس برسم سنة 2009.

ويتضمن هذا التقرير, الذي تم تقديمه بمناسبة انعقاد الدورة العادية ال 37 للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, موضوعا دالا واحدا يتعلق بالممارسة الاتفاقية للمغرب كأحد المظاهر الأساسية والهامة للانخراط الفعلي للمغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان, والذي يحتاج إلى وقفة خاصة لرصد مظاهره وتجليات التقدم أو التعثر في مساره .

وتعكس هذه الوثيقة عمل المجلس كمؤسسة تعددية ومستقلة في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها من جهة, وفي تتبع الالتزامات الدولية للمغرب من جهة ثانية.

وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام تهم "الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان", و"حصيلة عمل المجلس الداخلية ,"و"ممارسة بعض الحقوق والحريات", إضافة إلى "الشكايات المندرجة ضمن التدخل الحمائي للمجلس."

وحسب الوثيقة, فإن الممارسة الاتفاقية للمغرب تعززت في السنوات الأخيرة باعتماد آلية العدالة الانتقالية في تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وما واكبه من أوراش الإصلاح المتمثلة على الخصوص في صدور مدونة الأسرة, والقانون الجنائي, والمسطرة الجنائية ,وقانون الصحافة, ومدونة الشغل, وقوانين الحريات العامة, وقانون الأحزاب السياسية, والميثاق الجماعي, ومدونة التغطية الصحية الأساسية.

وأشارت الوثيقة إلى أن سنة 2009 تميزت بمواصلة المغرب استكمال انخراطه التدريجي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان, مع الإبقاء على مجموعة من التحفظات وعدم التصديق على بعض الاتفاقيات أو البروتوكولات.

أما في ما يتعلق بحصيلة عمل المجلس الداخلي, فقد تميزت سنة 2009, وفقا للتقرير, بتنظيم المجلس لعدة أنشطة تهم مجال التشريعات والملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان, والنهوض بثقافة حقوق الإنسان, وحماية هذه الحقوق, إضافة إلى متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة, وتتبع وملاحظة الانتخابات الجماعية, وكذا التعاون والعلاقات الخارجية وتنفيذ ميزانية المجلس.

وبخصوص ممارسة بعض الحقوق والحريات, توصل المجلس خلال سنة 2009بشكايات وتظلمات تمس بشكل مباشر أو غير مباشر ممارسة بعض الحقوق والحريات.

ولاحظت الوثيقة أن سنة 2009 سجلت انخفاضا على مستوى الشكايات الواردة على المجلس, مضيفة أنه إذا ما تم استثناء سنتي 2007 و 2008, اللتين سجلتا رقما مرتفعا في عدد الشكايات المرتبطة في جزء كبير منها بجبر الضرر الفردي, فإن سنة 2009 سجلت عودة التزايد في عدد الشكايات إلى وتيرته الطبيعية.

ما في ما يخص الشكايات المندرجة ضمن التدخل الحمائي للمجلس, فقد أوضح التقرير أنه ورد على المجلس طيلة سنة 2009 ما مجموعه 181 شكاية تدخل ضمن مجاله الحمائي, مشيرا إلى أن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها في هذا الصدد, هي تزايد عدد الشكايات حول حدوث انتهاكات مقارنة مع السنوات الثلاثة الأخيرة .

وأبرز التقرير, في هذا الصدد, أن المساس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة, والحرمان من الحصول على وثائق إدارية, ثم ادعاء الاختطاف أو الاختفاء تشكل ما مجموعه 85 في المائة من مجموع القضايا المتعلقة بالانتهاكات التي يتدخل فيها المجلس على المستوى الحمائي, مشيرا إلى غياب أي حالة وفاة عكس ما حدث في سنة 2008 التي تم فيها تسجيل حالتين .

من جهة أخرى, أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دجنبر 2009 تقريرا عن متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة, يقدم العمل الذي قام به المجلس على مستوى المحاور الأربعة لتوصيات الهيئة والمتمثلة في الكشف

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

عن الحقيقة, وجبر الأضرار الفردية والجماعية, والإصلاحات المؤسساتية والتشريعية .

كما أصدر المجلس مؤخرا ملاحق لهذا التقرير تهم حالات الاختفاء القسري, وجبر الضرر الفردي, وحصيلة العمل في مجال الإصلاحات القانونية والمؤسساتية.

وفضلا عن رصدها لما تم القيام به في مختلف محاور توصيات الهيئة, تتضمن هذه الملاحق قوائم ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وباقي الانتهاكات, إضافة إلى قوائم الأشخاص الذي استفادوا من التعويض المادي من قبل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وهيئة الإنصاف والمصالحة, والحالات المعنية بالتوصية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي, وكذا الأشخاص الذين صدرت لهم بطاقات التغطية الصحية.

ويتضمن الملحق الرابع مجموع المذكرات والآراء والدراسات التي تم القيام بها في علاقة مع الإصلاحات القانونية والمؤسساتية, في حين يوجد الملحق رقم 3الخاص بجبر الضرر الجماعي قيد الطبع.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المغرب/حقوق الإنسان (مرفق بصورة)
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وضع خطة استراتيجية للنهوض بدوره في الدبلوماسية الموازية في مجال حقوق الإنسان (السيد حرزني)

الرباط 20 / 12 / ومع / أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, السيد أحمد حرزني, اليوم الإثنين بالرباط, أن المجلس وضع خطة استراتيجية للنهوض بدوره في الدبلوماسية الموازية في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح السيد حرزني في افتتاح الدورة العادية ال`37 للمجلس, أن هذه الخطة جاءت على ضوء الأحداث التي عرفها المغرب في علاقة بقضية الوحدة الترابية وبتوظيف حقوق الإنسان لأغراض لا علاقة لها بروح مبادئها وقواعدها الأساسية غير خدمة أجندات سياسوية وانفصالية في خدمة أطراف أجنبية تتخبط في أوحال انتهاكات خطيرة وممنهجة لحقوق الإنسان .

وأشار إلى أن هذه الخطة تنطلق من الحرص على تعزيز الممارسة الاتفاقية بمواصلة استكمال المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة أو برفع التحفظات التي سبق تقديمها بمناسبة المصادقة على بعض الاتفاقيات أو الانضمام إليها.

وسجل السيد حرزني أن هذه السنة تميزت بقيام المجلس بدور ملحوظ في كل الأحداث ذات الصلة; وآخرها متابعة قضية مصطفى سلمة ولد سيدي مولود بتنسيق مع عائلته, وكذا أحداث العيون الأخيرة وما ترتب عنها من توظيفات مغرضة لحقوق الإنسان.

وأكد في السياق ذاته على أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان " حريص على الدفاع عن كل القضايا الوطنية; بما فيها الوحدة الترابية والاختيار الديمقراطي والبناء الحقوقي, ضد كل من تسول له نفسه في الداخل أو الخارج بالتشويش عليه أو النيل منه مهما كانت مواقعه أو بواعثه في ذلك."

من جهة أخرى, استعرض السيد حرزني حصيلة أنشطة المجلس لسنة 2009 والتي تتلخص في ثلاثة محاور رئيسية تتمثل بالإضافة إلى العلاقات الخارجية للمجلس في متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة, وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

ففيما يخص تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة, ذكر رئيس المجلس بأن كل ما يتعلق بجبر الأضرار الفردية, طبق ما ورد في توصيات الهيئة ومقرراتها التحكيمية وفي قرارات لجنة المتابعة, قد تم تنفيذه بالكامل منذ السنة الماضية, باستثناء بعض الملفات العالقة بسبب نقص في الوثائق, مبرزا من جانب آخر أن مشاريع جبر الضرر الجماعي أصبحت تشكل إحدى الممارسات المثلى في تجارب العدالة الانتقالية.

وفي إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المندرجة ضمن أوراش الإصلاح المهيكلة, يضيف السيد حرزني, تميزت السنة المنتهية بإطلاق مشروع إصلاحي مهيكل يروم التأهيل في ثلاثة مجالات رئيسية كانت موضوع توصيات خاصة للهيئة تتعلق بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة.

وبخصوص حماية حقوق الإنسان والنهوض بها, أبرز أن السنة المنتهية تميزت بمواصلة المجلس لعمله في هذا المجال من خلال رصد الانتهاكات والتصدي لها مهما كان مرتكبوها على امتداد كامل التراب الوطني مع الحرص على تعزيز دور المكاتب الإدارية الجهوية في هذا المضمار.

وأشار إلى أن الاختصاص الحمائي للمجلس يطرح مع ذلك ضرورة تقييم شمولي ووضع مقاربة جديدة في هذا المجال.

وأكد أن السنة الحالية تميزت بإحراز تقدم ملموس في المشاريع والبرامج المعتمدة في إطار اختصاصات المجلس في مجال النهوض بحقوق الإنسان والتي يمكن تلخيصها في الملاءمة, والنهوض بثقافة حقوق الإنسان, والتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

MAROC-CCDH

M. Herzenni : le CCDH esquisse une stratégie pour la promotion de la diplomatie parallèle en matière des droits de l'Homme

Rabat, 20 déc.-(MAP)- Le Conseil consultatif des Droits de l'homme (CCDH) a mis en place une stratégie pour la promotion de la diplomatie parallèle en matière des droits de l'Homme, a affirmé lundi à Rabat le président du CCDH, M. Ahmed Herzenni.

M. Herzenni, qui s'exprimait à l'ouverture de la 37ème session ordinaire du CCDH, a fait savoir que cette stratégie intervient à la suite des événements qu'a connus dernièrement le Maroc, en particulier les derniers développements de la question de l'intégrité territoriale et l'instrumentalisation de la question des droits de l'Homme à la faveur d'un agenda politique des séparatistes et des parties étrangères impliquées dans des violations graves des droits humains.

Cette année a été marquée, a-t-il dit, par le rô le important joué par le CCDH dans tous les événements liés aux droits humains, citant à cet égard l'affaire du militant sahraoui Mustapha Ould Sidi Mouloud et les derniers événements de Laâyoune.

Le CCDH défend toutes les questions nationales dont notamment la cause nationale, les choix démocratiques et les droits humains, a poursuivi M. Herzenni, qui a donné un aperçu rétrospectif des activités du CCDH en 2009.

Ces activités portent notamment sur les relations extérieures du CCDH, le suivi des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), la protection et promotion des droits humains, a-t-il ajouté.

S'agissant de la mise en Âœuvre des recommandations de l'IER, M. Herzenni a affirmé que toutes les recommandations relatives à la réparation individuelle ont été appliquées à l'exception de certains dossiers en suspens en raison de l'absence de certains documents administratifs.

Les projets de réparation collective sont devenus des expériences exemplaires en matière de justice transitionnelle, a indiqué le président du CCDH, faisant état du lancement d'un projet de réforme structurant visant la valorisation de l'histoire et la préservation des archives et de la mémoire collective.(MAP).

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

LE MATiN.ma

Droits de l'Homme

Le CCDH s'implique dans la défense de l'intégrité territoriale

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) veut jouer un rôle accru dans la défense de l'intégrité territoriale du Royaume. Il entend ainsi mettre à contribution la diplomatie parallèle en matière des droits de l'Homme de sorte à réfuter les thèses mensongères des ennemis du Maroc.

C'est ce qu'a déclaré en substance Ahmed Herzenni, président du CCDH lors de la 37e session du conseil tenue hier, lundi 20 décembre à Rabat.

« Le CCDH est conscient que le Maroc fait l'objet de campagnes de dénigrement orchestrées par des forces extérieures visant à jeter le discrédit sur les réalisations qu'il a engrangées en matière de consolidation des droits de l'Homme. Nous sommes déterminés à défendre toutes les causes nationales, en particulier l'intégrité territoriale et les choix fondamentaux en matière de démocratie », a souligné M.Herzenni Pour ce faire, le conseil compte insuffler une nouvelle impulsion à ses relations avec les instances internationales et institutions homologues « dans le cadre de la diplomatie parallèle ». Depuis fin 2009, le conseil a en effet mis en place un plan stratégique visant à promouvoir la diplomatie parallèle en matière des droits de l'Homme, a souligné le président du CCDH, déplorant l'instrumentalisation des droits de l'Homme à des fins politiques ou pour servir des agendas séparatistes.

Ce plan repose sur le renforcement de « la pratique conventionnelle » du Maroc à travers la poursuite de la ratification des pactes et des protocoles internationaux ou à travers la levée des réserves émises à l'occasion de la ratification de certains d'entre eux.

Le plan stratégique vise également à rattraper le retard enregistré au niveau de la présentation des rapports périodiques conformément aux conventions ratifiées d'une part et d'autre part à développer les méthodes d'élaboration de ces rapports en faisant appel aux ressources financières et humaines nécessaires.

Outre le renforcement de « la pratique conventionnelle », le conseil veut – toujours dans le cadre de la diplomatie parallèle- faire connaître davantage les avancées et les acquis du Royaume en matière des droits de l'Homme et par la même occasion, contrer toutes les tentatives visant à dénigrer les efforts du Maroc dans ce domaine.

« Nous comptons accorder plus d'importance à ce volet lors des rencontres et des forums

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

internationaux. Déjà au cours de l'année qui s'achève, le conseil a joué un rôle important dans ce registre.
Le dernier exemple en date concerne le suivi de l'affaire Salma Ould Sidi Mouloud et des événements de Laâyoune qui ont d'ailleurs fait l'objet d'une récupération politique perfide au nom des droits de l'Homme ».

Ahmed Herzenni a affirmé dans le même ordre d'idées que le CCDH défendrait les acquis du Maroc contre tous ceux qui s'emploieraient à mettre en doute le processus de consolidation des droits de l'Homme.
« Nous le déclarons haut et fort : notre crédibilité n'est plus à démontrer et les pays de voisinage ne sont pas les mieux placés pour nous donner des leçons en matière de respect des droits et des libertés ».

Bilan en trois axes

A l'occasion de la tenue de la 37e session du CCDH, Ahmed Herzenni a dressé le bilan des activités qui ont marqué l'exercice 2009. Il a ainsi souligné que les réalisations du conseil pouvaient être résumées en trois axes : la poursuite de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, la défense et la promotion des droits humains, le développement des relations extérieures. Concernant le premier axe, le président du CCDH a indiqué que l'ensemble des recommandations de l'IER relatives aux réparations individuelles avait été mis en œuvre. oncernant la réparation communautaire, il a mis l'accent sur la dynamique enclenchée dans ce domaine dans les zones concernées par des projets de réparation collective. En matière des réformes institutionnelles, M. Herzenni a indiqué que le Conseil avait transmis des mémorandums qu'il a élaborés aux parties concernées par ces réformes (réforme de la justice, code pénal...). Le Conseil a également lancé un projet structurant relatif à la promotion des archives et à la préservation de mémoire. Pour ce qui est du deuxième axe (la défense et la promotion des droits de l'Homme), les dix derniers mois de 2010, ont été marqués selon M. Herzenni par l'examen de 3 500 cas de violation des droits de l'Homme. S'agissant du troisième axe (relations extérieures), le CCDH entend, selon le même responsable, se positionner davantage sur la scène internationale en mettant en avant les acquis du Maroc dans le cadre de la diplomatie parallèle en matière des droits de l'Homme.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

Revue de Presse du Conseil consultatif

أخبار اليوم المغربية

رئيس المجلس الاستشاري يتحدث عن 29 شكاية اختفاء أو اختطاف سنة 2009

حرزني سيرفع توصية إلى الملك حول مكافحة «الاتجار في البشر»

■ الرباط: عبد الحق بلشكر■

ناقش المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أمس لأول مرة، توصية تعتبر الأولى من نوعها حول «مكافحة الاتجار في البشر وحماية ضحاياه»، حيث ينتظر، بعد مصادقة المجلس عليها، أن ترفع إلى الملك محمد السادس. وتدعو التوصية إلى إنشاء وحدات أمنية متخصصة لمكافحة الاتجار في البشر، وتطوير آليات الوقاية والحماية والزجر، من خلال تحديث البنيات الإدارية الحكومية المكلفة بحماية الفئات الهشة وتلك المكلفة بالهجرة ومراقبة الحدود، إضافة إلى الأجهزة المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز النظام القضائي وتأهيله. كما ينص مشروع التوصية، التي ناقشها المجلس أمس في دورته الـ37، على «إحداث مراكز استقبال وإيواء وإرشاد ومساعدة ضحايا الاتجار في البشر، تعمل على توفير الرعاية وتقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي والجسدي لهم». وفي سياق متصل، أكد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنه ورد عليه سنة 2009 ما مجموعه 181 شكاية تدخل ضمن مجال اختصاصه الحمائي. ولاحظ المجلس، في تقريره الذي أعلنه أمس بالرباط، زيادة عدد الشكايات حول حدوث انتهاكات مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة. وجاء في التقرير أنه تم تسجيل، سنة 2009، شكايات حول 29 حالة اختفاء أو ادعاء اختطاف، وحالتي ادعاء التعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز، و102 حالات المساس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة، وحالتين للإصابة بالرصاص من طرف القوات العمومية، و5 حالات تخص المس بالحق في بيئة سليمة، و3 حالات تتعلق بالمس بحرية التنقل، و24 حالة تتعلق بالحرمان من الحصول على وثائق إدارية، وحالتين تتعلقان بالمس بالحق في تأسيس الجمعيات، وحالتين حول المس بممارسة الحق النقابي.

● التفاصيل ص 3

Revue de Presse du ... ts de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

مشروع توصية بإحداث شرطة ومرصد خاصين بمكافحة الظاهرة

حرزني يستعد لرفع توصية إلى الملك حول «الاتجار في البشر»

■ الرباط- عبد الحق بلشكر ■

انكب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أمس، على دراسة توصية تعتبر الأولى من نوعها حول «مكافحة الاتجار في البشر وحماية ضحاياه»، حيث ينتظر بعد مصادقة المجلس عليها أن ترفع إلى الملك محمد السادس. ويدعو مشروع التوصية إلى إنشاء وحدات أمنية متخصصة لمكافحة الاتجار في البشر وتطوير آليات الوقاية والحماية والزجر، من خلال تحديث البنيات الإدارية الحكومية المكلفة بحماية الفئات الهشة وتلك المكلفة بالهجرة ومراقبة الحدود، إضافة إلى الأجهزة المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز النظام القضائي وتأهيله. كما ينص مشروع التوصية، التي ناقشها المجلس أمس في دورته الـ37، على «إحداث مراكز استقبال وإيواء وإرشاد ومساعدة ضحايا الاتجار في البشر، تعمل على توفير الرعاية وتقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي والجسدي لهم»، فضلا عن الدعوة إلى «محاربة جرائم الاتجار في البشر في وسائل الاتصال المعلوماتية، عن طريق تجريمها واستغلال الإمكانيات التكنولوجية المتاحة للحد من انتشارها». وفي مجال التشريعات والسياسات العمومية، تنص التوصية على «إحداث مرصد وطني للإجرام، وأن تسند إليه، من بين مهام أخرى، مهمة الرصد وإبداء الرأي حول ظاهرة الاتجار في البشر، وأن يشكل المركز أداة لتطوير وتحديث السياسات العمومية ذات الصلة بمكافحة الاتجار في البشر». كما تدعو التوصية إلى تشجيع الدراسات والأبحاث العلمية حول ظاهرة الاتجار في البشر وتطوير شبكات المعلومات المتعلقة بها.

وتتخذ مظاهر الاتجار في البشر، حسب المجلس، عدة أشكال مثل الاتجار بالأطفال من خلال البيع والعمل في المواد الإباحية والسياحة الجنسية والاستغلال الوظيفي من خلال العمل القسري، وكذا ما يصطلح عليه بـ«الرقيق الأبيض» الذي يمارس عليه الاستغلال الجنسي، وعادة ما يكون الضحايا من الأطفال والنساء وخدم المنازل، فضلا عن ضحايا نزع الأعضاء.

وعلى المستوى الدولي، تحث التوصية على مواصلة انضمام المملكة المغربية إلى الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الملحقة ذات الصلة بالموضوع والمصادقة عليها، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الظاهرة، «لاسيما تبادل المعلومات والمعطيات والخبرات والتجارب، وتطوير علاقات التعاون والتواصل بين دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد».

وتدعو التوصية إلى وضع برامج للتكوين والتكوين المستمر لفائدة القائمين على تطبيق القوانين، وخاصة الموظفين المكلفين بمكافحة الاتجار في البشر، والموظفين المكلفين بالهجرة ومراقبة الحدود. ويحث مشروع التوصية على ملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة الاتجار في البشر مع المواثيق الدولية، لاسيما المنظومة الجنائية والقانون المتعلق بدخول الأجانب إلى المملكة وبالهجرة غير الشرعية ومدونة الشغل، وتحث التوصية على الإسراع في وضع مشروع قانون حول منع تشغيل الأطفال دون الخامسة عشرة كخدم في البيوت. هذا فضلا عن تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي لتنظيم وضعية اللاجئين، وذلك بالارتكاز على المعايير الدولية المتعلقة بمعاقبة المجرمين، وضمان الحماية القانونية والقضائية لضحايا الاتجار في البشر والفئات الهشة. كما تدعو التوصية إلى وضع استراتيجية وطنية جديدة تتضمن قواعد ومبادئ توجيهية وقواعد استرشادية لمكافحة ظاهرة الاتجار في البشر ومخططات وبرامج تنفيذية.

يذكر أن هذا المشروع تم إعداده بعد استشارات أجراها المجلس مع القطاعات الحكومية المعنية، ومع البرلمان وجمعيات المجتمع المدني وبعض الهيئات المختصة، وهو مشروع يأتي أيضا في إطار الخلاصات والتوصيات التي أعدها المجلس بمناسبة دراسته لملاءمة المنظومة الجنائية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

المغاربة يشكون من القضاء والإدارة أكثر من أي شيء آخر

قال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إنه ورد عليه سنة 2009 ما مجموعه 181 شكاية تدخل ضمن مجال اختصاصه الحمائي. ولاحظ المجلس، في تقرير أعلن عنه أمس بالرباط، زيادة عدد الشكايات حول حدوث انتهاكات، مقارنة مع السنوات الثلاث الأخيرة. وجاء في التقرير أنه سجل سنة 2009 شكايات حول 29 حالة اختفاء أو ادعاء اختطاف، وحالتي ادعاء التعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز، و102 حالة مساس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة، وحالتين للإصابة بالرصاص من طرف القوات العمومية، و5 حالات مس بالحق في بيئة سليمة، و3 حالات تتعلق بالمس بحرية التنقل، و24 حالة تتعلق بالحرمان من الحصول على وثائق إدارية، وحالتين تتعلق بالمس بالحق في تأسيس الجمعيات، وحالتي مس بممارسة الحق النقابي، وتسع حالات حول الشطط في استعمال السلطة، وحالة واحدة تتعلق بالمنع من الترشيح لانتخابات اللجان الإدارية.

ولاحظ المجلس أن المساس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة والحرمان من الحصول على وثائق إدارية، ثم ادعاء الاختطاف أو الاختفاء، تشكل 85 % من مجموع القضايا المتعلقة بالانتهاكات التي يتدخل فيها المجلس على المستوى الحمائي. غير أن ما يلاحظ هذه السنة، حسب المجلس، هو غياب أي حالة وفاة، عكس ما حدث في سنة 2008 حيث تم تسجيل حالتين.

وبخصوص الشكايات التي تلقاها المجلس، والتي لا تدخل ضمن اختصاصه، أكد التقرير السنوي أن سنة 2009 سجلت 3885 طلبا وشكاية تلقاها المجلس، بمقره بالرباط أو عبر الهاتف، من مواطنين. وسجل المجلس أن أعلى نسبة من شكايات المواطنين تتعلق بالقضاء والإدارات العمومية والسجون، «مما يؤكد التحديات المطروحة في علاقة بالأوارش المفتوحة بالمغرب، خاصة تلك المتعلقة بإصلاح القضاء والإدارة العمومية، حيث إن ارتفاع الشكايات المتعلقة بسير العدالة وإدارة العدل يطرح مجموعة من الأسئلة حول العلاقة بين المجتمع والقضاء والتمكين القانوني» على حد تعبير التقرير، الذي أشار إلى أن الشكايات لا تهم فقط المغاربة داخل التراب الوطني بل أيضا مغاربة المهجر. ودعا تقرير المجلس إلى معرفة دواعي تصرفات الأفراد بهذا الشكل، «من أجل الوقوف عند مكامن الخلل» معتبرا أن الشكايات المتعلقة بالتظلمات بخصوص مسار غير عادي لقضايا معروضة أمام القضاء تفرض فحص الطريقة التي يتواصل بها القضاء مع المتقاضين، من أجل أن يكونوا على علم تام بكل ما يتعلق بقضاياهم، ومعرفة الأسباب التي قد تجعل المتقاضي يفهم أن قضيته انحرفت عن مسارها الصحيح.

Revue de Presse du Conseil consu

AL BAYANE

Rapport annuel du CCDH sur les droits de l'Homme

Des avancées qui gagneraient à être connues

Rabat : Ahmed Laâroussi

Le Conseil consultatif des droits de l'homme a tenu sa 37ème session hier à Rabat. Bien qu'ayant conclu à un bilan globalement positif de la situation des droits de l'Homme dans le Royaume, le conseil a néanmoins pointé certaines lenteurs dans l'application de décisions élargissant le champ d'action de ces droits et fait mention de difficultés d'écoute de ses conseils.

Notant que la pratique conventionnelle s'est consolidée par le mécanisme de justice transitionnelle des années de plomb et par la promulgation de certains codes, comme ceux de la famille, de la presse ou de la procédure pénale ; l'institution a également conclu que durant l'année 2009, le Maroc a poursuivi son intégration progressive dans le système international des droits de l'Homme. Le conseil a cité à ce propos l'adoption par le Royaume - ou l'engagement à y souscrire - d'un large faisceau de textes dont ceux portant sur le travail des mineurs et la réadaptation professionnelle et l'emploi des handicapés.

Le rapport annuel de l'institution nationale pour la promotion et la protection des droits de l'Homme a également fait mention particulière - en la qualifiant de veille-, à l'adoption de certains textes sensibles tels que celui sur l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes, ou celui qui concerne la lutte contre la criminalité transnationale ou encore, celui qui a trait à la liberté syndicale.

Dans ce rapport, le CCDH qui s'est dit attentif aux évaluations faites des droits de l'Homme au Maroc par les organisations internationales, a appelé à la poursuite des efforts de promotion et de développement de la culture de ces droits. Une culture qu'il semble comprendre comme étant également l'ouverture sur des domaines nouveaux, puisqu'il est question de droits du consommateur dans ce bilan. En effet, le rapport de la 37ème session ordinaire du CCDH, qui a salué la création de l'Office national de la sécurité des aliments comme «une initiative qui permettra de renforcer le cadre juridique de la protection du consommateur », s'est également félicité de ce qu'elle consolide «l'harmonisation de la législation nationale avec les conventions internationales». Car, a estimé le rapport, cette intégration n'est pas exempte de «lenteur au niveau de la mise en œuvre des décisions permettant de poursuivre l'intégration de notre pays dans les conventions internationales des droits de l'Homme».

Le rapport de l'institution pour la promotion et la protection des droits de l'Homme a également conclu à «un déphasage entre la diplomatie gouvernementale dans le domaine des droits de l'Homme et les réalisations et les acquis du Maroc dans ce domaine». Prêchant d'exemple pour cette promotion à l'externe, le président du CCDH, qui a lu le rapport annuel, a mis en exergue l'ouverture de l'institution sur le reste du monde. Il a ainsi fait état d'actions soutenues sur le plan de la coopération avec les instances onusiennes. Il a déclaré à ce propos que le «Conseil a veillé à la participation aux réunions des instances onusiennes des droits de l'Homme, particulièrement celles du Conseil des droits de l'Homme et de la commission consultative des droits de l'Homme à Genève », et que, recevant souvent des délégations onusiennes, il cultive également des relations de coopération suivies avec l'Union européenne et avec les réseaux internationaux et régionaux des Institutions nationales des droits de l'Homme.

Ahmed Herzenni président du CCDH considère, par ailleurs, les associations de la société civile comme un partenaire dans les actions engagées en faveur des droits de l'Homme. «Partant de ce constat, a-t-il déclaré, le Conseil veille à associer la société civile, et en particulier les associations œuvrant dans ce domaine dans toutes les actions qu'il mène».

Un domaine où ils ne seront pas de trop, puisque selon Herzenni, le nombre de plaintes et d'allégations de violations des droits de l'Homme parvenues au CCDH a augmenté par rapport aux trois années antérieures.

Revue de ... de l'Homme

Libération

L'instance veut évoluer vers la protection des droits de l'Homme

Le CCDH publie la liste complète des victimes des années de plomb

C'était l'heure du bilan au Conseil consultatif des droits de l'Homme qui tenait sa 37ème session, ce lundi 20 décembre. En cette veille de nouvelle année, l'inventaire est de mise, un peu partout. Cette institution nationale dédiée à la protection et à la promotion des droits humains que préside Ahmed Herrezni se prête de bon gré à l'exercice. 2010 a été une année riche et fructueuse et visiblement sans répit pour les membres du CCDH et dont le mandat arrive d'ailleurs à terme.

En 2010, le Conseil a soufflé sa 20ème bougie. L'âge de raison, affirment les activistes de cette instance officielle, qui, cette année, était sur tous les fronts. Première bonne nouvelle, le Conseil consultatif des droits de l'Homme a procédé à la publication de deux ouvrages contenant la liste de l'ensemble des victimes des années de plomb ainsi que celle des bénéficiaires de la réparation individuelle. Ce faisant, le Conseil a répondu à l'une des revendications des organisations de défense des droits humains qui réclamaient la publication de telles listes, une fois achevé le travail de la Commission vérité marocaine.

D'ailleurs sur la question de la réparation individuelle dont ont bénéficié les victimes des exactions des droits de l'Homme, Ahmed Herrezni a déclaré ce lundi à la séance d'ouverture de la 37ème session du CCDH, que tous les dédommagements décidés dans le cadre des arbitrages de l'Instance Equité et Réconciliation ont été effectués, hormis les quelques rares dossiers incomplets. Bref un solde de tout compte.

Une réparation sonnante et trébuchante ne saurait à elle seule panser les plaies des victimes. Le Conseil est en train de plancher sur une nouvelle approche de l'intégration sociale de ces rescapés des affres des années sombres du Maroc alors que le programme relatif à la réparation communautaire a de véritables accents d'exemplarité. Les ONG des droits de l'Homme l'admettent plutôt aisément.

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme est une sorte d'exécutant testamentaire des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation que présidait le défunt Driss Benzekri. La question de la mémoire, des archives et de l'Histoire est au cœur des résolutions de la Commission vérité marocaine. Parce qu'un pays sans mémoire, un pays qui occulte son Histoire est un pays menacé par la répétition des erreurs du passé. Ceux et celles du CCDH en ont pleinement conscience. Un projet de loi relatif aux archives a été adopté alors que le programme concernant la préservation de la mémoire et de l'Histoire fonctionne grâce à un partenariat avec l'Union européenne et le ministère de l'Economie et des Finances.

Mais attention, le CCDH ne fait pas que regarder dans le rétroviseur. Et c'est tant mieux.

L'institution remplit également sa mission de protection et de promotion des droits humains. Parole de président. Depuis le début de l'année 2010 et jusqu'au 30 novembre, le Conseil a reçu plus de 3500 plaintes. 5566 citoyens et citoyennes, porteurs de plaintes eux aussi, ont été reçus dans les locaux du CCDH. A cela il faut ajouter la réception de 3203 demandes liées au suivi de l'après-IER (santé, intégration…)

NARJIS RERHAYE

Suite page 2

Libération

Le CCDH publie la liste complète des victimes des années de plomb

Suite de la première page

A ce titre, le CCDH affiche d'ailleurs clairement son ambition de faire de la protection des droits de l'Homme un point nodal dans l'action du Conseil. Le président et les membres en appellent aujourd'hui à une évaluation de ce qui se fait actuellement en la matière et, surtout, à la mise en œuvre d'une nouvelle approche dans la protection des droits humains. Un projet est dans ce sens en cours d'élaboration pour que la mission du CCDH dans la protection des droits humains soit clairement définie et énoncée.

Lentement mais sûrement, le Conseil consultatif des droits de l'Homme creuse son sillon. Rien n'est jamais acquis définitivement, mais le Maroc est sur le bon chemin, a coutume de dire l'ancien détenu politique devenu président, Ahmed Herrezni. Deux recommandations très attendues seront rendues dans les prochains mois par le CCDH. La première concerne le trafic des personnes et la seconde, d'une actualité brûlante pour le monde des médias, concerne la liberté d'expression et le code pénal alors qu'une étude sur l'évaluation des politiques publiques en matière de droits économiques, sociaux et culturels chez nous vient à peine d'être bouclée. Qui a dit que la frilosité était le signe extérieur de ceux et celles du Conseil consultatif des droits de l'Homme ?

NARJIS RERHAYE

Revue

حرزني: المجلس يُعرّف بالمكتسبات ويدافع عنها ضد التشويش والتحريف

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعرض حصيلة نشاطه خلال 2010

ليلى أنوزلا

عقد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أمس الاثنين بالرباط دورته العادية 37، وقال أحمد حرزني، رئيس المجلس، إن هذه الهيئة أصبحت تتبوأ مكانة متميزة في المشهد الحقوقي الوطني، وضمن العائلة الدولية للمؤسسات الوطنية، وأن المجلس يشارك بانتظام في كل المؤتمرات ولقاءات هذه المؤسسات، وفي المحافل واللقاءات ذات الصلة المباشرة، أو غير المباشرة، بحقوق الإنسان.

وأضاف حرزني، في افتتاحه الاجتماع، قوله "بقدر حرصنا على تعزيز مصداقية الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان، بما يساير الاختيار الاستراتيجي للدولة في هذا المجال، بقدر ما نحن حريصون، ليس فقط على التعريف بالمنجزات والمكتسبات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان، بل، أيضا، على الدفاع عنها ضد كل تشويش أو تحريف، ولهذا الغرض، فإن الشق الثاني من استراتيجية المجلس في علاقاته الخارجية يركز على هذا الجانب داخل الوطن وخارجه في كل المحافل والمنتديات، ومرجعيتنا في ذلك مبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها في الصكوك والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والضوابط الناظمة للمؤسسات الوطنية، طبقا لمبادئ باريز".

وأضاف "نحن واعون بأن المغرب أصبح مستهدفا من طرف قوى متعددة، بعضها يدفعه موروث استعماري، وآخرون يريدون أن ينوبوا عن الشعب المغربي في اختياراته، وهذه القوى ستجد المجلس لها بالمرصاد، ونعلن هذا بثقة لا حد لها، خاصة أننا متشبثون بحقوق الإنسان، ولا يوجد في الجوار من يمكنه أن يزايد علينا في هذا المجال، ومصداقيتنا لا تحتاج إلى تأكيد".

واستعرض حرزني أنشطة السنة المنتهية، من متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والعلاقات الخارجية للمجلس، موضحا أن "المجلس تمكن من تنفيذ كل ما يتعلق بجبر الضرر، طبقا لما جاءت في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، باستثناء بعض الملفات العالقة بسبب نقص في الوثائق".

وأبرز أن برامج جبر الضرر الجماعي تندرج ضمن مسارات وديناميكيات، قوامها توسيع الشراكات المحلية في المناطق والجهات المعنية، وتأهيل تنظيمات السكان المعنيين، وتعزيز الثقة، وسد الخصاص، مضيفا أنه، في ما يخص التوصيات المتعلقة بالإصلاحات، حرص المجلس على تقديم مذكرات، من أجل إدراجها ضمن أوراش الإصلاحات المفتوحة.

وأعلن حرزني أن السنة المنتهية تميزت بالعمل على بلورة مقاربة فعالة للإدماج الاجتماعي، وبوضع برنامج لتفعيل تلك التوصيات قبل نهاية السنة، مبرزا أن "مقاربة المجلس انبنت على محورية الضحية، وعلى ضرورة مساعدتها على الخروج من وضعية الضحية إلى وضعية فاعل ونشيط في المجتمع، بما يكفل كرامته ويكرس مواطنته، ويدمجه في محيطه المباشر"، مشيرا إلى أن الأولوية أعطيت لذوي الأمراض المزمنة، الجسدية أو العقلية، وحالات الهشاشة الاجتماعية القصوى، ويتوقع إنجاز هذا البرنامج قبل نهاية السنة".

وأضاف أن السنة المنتهية تميزت بإطلاق مشروع إصلاحي مهيكل، يروم التأهيل في ثلاثة مجالات رئيسية، تتعلق بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة.

وعن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، تحدث رئيس المجلس عن مواصلة العمل، من خلال رصد الانتهاكات والتصدي لها، مع الحرص على تعزيز دور المكاتب الإدارية الجهوية، معلنا أن المجلس توصل، إلى غاية 30 نونبر الماضي، بازيد من 3 آلاف و500 شكاية، واستقبل 5 آلاف و566 مواطنا، وتوصل بطلبات ووثائق تهم ملفات تندرج ضمن المهام المرتبطة بمتابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالي التعويض والتغطية الصحية.

واعتبر حرزني أن السنة الحالية تميزت بإحراز تقدم ملموس في المشاريع والبرامج المعتمدة في إطار اختصاصات المجلس في مجال النهوض بحقوق الإنسان، المتعلقة بالملاءمة والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان.

ويضم جدول أعمال الدورة العادية 37 للمجلس، وهي الثالثة والأخيرة من نوعها برسم سنة 2010، تقديم التقرير السنوي لأنشطته برسم سنة 2010، ومناقشة مشروع توصية حول الاتجار في البشر، ومناقشة مشروع مذكرة حول الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان.

افتتاح الدورة 37 للمجلس أمس الاثنين بالرباط (سوري)

المساء
ALMASSAE

العدالة والإدارات العمومية والسجون أهم محاور شكايات المواطنين خلال سنة 2009

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ينهي مناقشة مشروع الاتجار في البشر

الرباط
خديجة عليموسى

من المنتظر أن يعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان رأيه النهائي بخصوص الاتجار في البشر يوم أمس بعدما تم عرضه على العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية وبعد أن تم تنظيم استشارات مع جمعيات المجتمع المدني والمؤسسة البرلمانية، وفق ما أكده أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في كلمته الافتتاحية أثناء انعقاد الدورة العادية للمجلس أمس في الرباط.

ويرى المجلس أن مظاهر الاتجار في البشر تهم الاتجار في الأطفال، من خلال البيع والعمل في المواد الإباحية والسياحة الجنسية والاستغلال الوظيفي، من خلال العمل القسري والرقيق الأبيض الذي يمارس عليه الاستغلال الجنسي.

وقد صنفت دراسة في الموضوع الضحايا حسب فئة الأطفال والنساء والضحايا من فئة خدم المنازل والعمل القسري وضحايا نزع الأعضاء.

وإلى جانب مناقشة هذا الموضوع، خصصت أشغال الدورة الـ37 لتقديم التقرير السنوي لأنشطة المجلس لسنة 2010 ومناقشة مشروع مذكرة حول «الممارسة الاتفاقية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان».

ومن جهة أخرى، توصل المجلس خلال هذه السنة بطلبات ووثائق تهم متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالي التعويض أو التغطية الصحية بلغ عددها 3203، حسب ما ذكر حرزني، إضافة إلى استقبال المجلس حوالي 5566 مواطنا ومواطنة ما بين فاتح و30 نونبر من السنة الجارية، كما توصل بأزيد من 3500 شكاية.

كما قدم المجلس تقريره السنوي حول حقوق الإنسان لسنة 2009، والذي يرصد حالة حقوق الإنسان في المغرب، وبلغ عدد الشكايات والطلبات للسنة الماضية 3885 طلبا وشكاية، كما استقبل عددا من المواطنين في مقره، بينما اختار عدد من المواطنين التواصل مع المجلس عبر المكالمات الهاتفية.

وتمثل النسبة الأعلى من الشكايات مجالات العدالة والإدارات العمومية والسجون، واعتبر المجلس في تقريره أن ارتفاع الشكايات المتعلقة بسير العدالة وإدارة العدل يطرح مجموعة من الأسئلة حول العلاقة بين المجتمع والقضاء والتمكين القانوني لفئات واسعة من المواطنين. ويُطرح نفس الأمر على مستوى الشكايات المتعلقة بالإدارة، علما أن المغرب بات يتوفر على قضاء إداري يُمكن مقاضاة الإدارة أمامه، كما أشار إلى أنه في الوقت الذي يُفترض أن تكون نقابة المحامين أول مكان يلجأ إليه المتقاضي عند وقوع نزاع مع محاميه، فإن مجموعة من المواطنين فضلت الانتقال إلى المجلس، وهو ما يفرض على نقابات المحامين تطوير آليات فعالة، للتواصل مع المتقاضين، خاصة في حالة وقوع نزاع مع محاميهم.

وفي ما يتعلق بالشكايات التي تدخل في المجال الحمائي، فقد شكل المساس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة والحرمان من الحصول على الوثائق الإدارية وادعاء الاختطاف أو الاختفاء 85 في المائة من مجموع القضايا المتعلقة بالانتهاكات التي يتدخل فيها المجلس، وورد على المجلس خلال سنة 2009 ما مجموعه181 شكاية تدخل ضمن مجاله الحمائي. ولعل أهم ملاحظة هي تزايد عدد الشكايات حول حدوث انتهاكات مقارنة مع السنوات الثلاث الأخيرة، حسب ما جاء في التقرير.

وقد توصل المجلس بعدد كبير من الشكايات والطلبات تخص مجال السجون، حيث بلغ عددها 895 شكاية، بزيادة ملحوظة مقارنة مع سنة 2008. ويلاحظ أن أعلى نسبة من الشكايات المتعلقة بالسجون تتوزع بين ثلاثة أنواع من الطلبات، وهي طلبات الانتقال إلى سجون أخرى والتظلم من أحكام قضائية ومن أوضاع السجن، إلى جانب طلبات العفو، أي ما يشكل نسبة 90% من مجموع الشكايات الواردة من سجناء أو من ذويهم.

أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

Revue de Presse

رسالة الأمة

خلال الدورة العادية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

حرزني: المجلس توصل بأزيد من 3500 شكاية خلال السنة الجارية

الرباط-آمال الطالبي

أكد احمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال كلمته الافتتاحية لأشغال الدورة العادية 37 للمجلس التي انعقدت صبيحة يوم أمس الإثنين بمقر المؤسسة بالرباط، أن السنة الحالية المشرفة على الانتهاء تميزت بإطلاق المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مشروع إصلاحي مهيكل يروم التأهيل في مجالات الأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة التي كانت موضوع توصيات خاصة لهيئة الإنصاف والمصالحة، مبرزا أن المجلس الذي يخلد الذكرى العشرين لتأسيسه وسيحتفي قريبا بالذكرى العاشرة لإعادة تنظيمه أصبح يتبوأ مكانة متميزة في المشهد الحقوقي الوطني وكذا ضمن العائلة الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأن منجزات المجلس التي استعرضها من خلال الوقوف على الأنشطة التي ميزت السنة الحالية في مجالات متابعة تنفيذ توصيات هذه الهيئة وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والعلاقات الخارجية للمجلس، تمثل مؤشرا على أهمية المكانة المذكورة للمؤسسة في المشهد المؤسساتي لحقوق الإنسان وطنيا ودوليا.

وأوضح حرزني فيما يخص تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة أنه تم التنفيذ الكامل لكل ما يتعلق بجبر الأضرار الفردية طبق ما ورد في توصيات الهيئة ومقرراتها التحكيمية وقرارات لجنة المتابعة منذ السنة الماضية، ما عدا بعض الملفات العالقة بسبب نقص الوثائق، ثم التوصيات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي التي كانت موضوع تركيز مجهودات المجلس خلال السنة الجارية، مؤكدا في الوقت نفسه، أن برامج ومشاريع جبر الضرر الجماعي تندرج ضمن مسارات وديناميكيات تقوم على توسيع الشراكات المحلية في المناطق والجهات المعنية وتأهيل تنظيمات الساكنة المعنية وتعزيز الثقة وسد الخصاصات، مؤكدا أن السنة المنتهية تميزت كذلك بالعمل على بلورة مقاربة فعالة للإدماج الاجتماعي تم التمكن من تنفيذها بفضل مساهمة جميع الأطراف.

وأضاف حرزني فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، أن السنة المنتهية تميزت بمواصلة المجلس عمله في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها من خلال رصد الانتهاكات والتصدي لها مهما كان مرتكبوها على امتداد كامل التراب الوطني، مع الحرص على تعزيز دور المكاتب الجهوية في هذا المضمار،وأنه أي المجلس تدخل في عملية التصدي إما بشكل تلقائي أو بناء على طلبات أو شكايات، مشيرا إلى أن المجلس قد توصل منذ بداية السنة الجارية إلى غاية 30 نونبر الأخير بازيد من 3500 شكاية واستقبل 5566 من المواطنين والمواطنات، وأن المجلس توصل كذلك بـ 3203 من الطلبات والوثائق التي تهم ملفات تندرج ضمن المهام المرتبطة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالي التعويض أو التغطية الصحية، منوها في هذا الإطار بالدور الذي تقوم به مؤسسة ديوان المظالم في الوساطة بين الإدارة والمواطنين وبالدينامية التي خلقها السيد والي المظالم والتي اعتبرها بمثابة قيمة مضافة جديدة في درب المكتسبات التي حققها المغرب في مجال تعزيز دولة القانون.وفي الجانب الخاص بالاختصاص الحمائي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أبرز حرزني أنه على الرغم من جميع المكتسبات المحققة فإن المجلس يطرح ضرورة تقييم شمولي ووضع مقاربة جديدة في المجال، حيث تم إعداد مشروع بهذا الخصوص وظفت فيه مكتسبات تجربة المجلس منذ إنشائه ومساهمة أعضائه الحاليين والسابقين تنبني على وضع اعتبارات معيارية وأخرى منهجية ولوجستيكية وثالثة مرتبطة بالموارد البشرية، مبرزا كذلك أن السنة الحالية تميزت أيضا بإحراز تقدم ملموس في المشاريع والبرامج المعتمدة في إطار اختصاصات المجلس في مجال النهوض بحقوق الإنسان لخصها في ثلاث محاور ارتكزت منها الملاءمة والنهوض بثقافة حقوق الإنسان والتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الانسان.

وفي مجال العلاقات الخارجية للمجلس اوضح حرزني أن المجلس منذ نهاية السنة الماضية وبمناسبة الأحداث التي عرفتها بلادنا في علاقة بالوحدة الترابية وتوظيف حقوق الإنسان لأغراض لا علاقة لها وبمبادئها وقواعدها الأساسية غير خدمة أجندات سياسوية وانفصالية في خدمة أطراف أجنبية تتخبط في أوحال انتهاكات خطيرة وممنهجة لحقوق الإنسان، وضع المجلس خطة استراتيجية للنهوض بدوره في الديبلوماسية الموازية في مجال حقوق الإنسان.

جدير بالذكر أن جدول أعمال الدورة العادية والأخيرة من نوعها برسم السنة الجارية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ضم تقديم التقرير السنوي لأنشطة المجلس برسم السنة الجارية ومناقشة توصية حول الاتجار في البشر وكذا مناقشة مشروع مذكرة حول الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان.

الصباح
يومية مغربية شاملة

المجلس الاستشاري يقترح تنظيم الاحتجاجات

حرزني: المجلس توصل بأزيد من 3500 شكاية واستقبل 5500 مواطن

كشف أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن المجلس يعتزم الحسم في إعداد مشروع رأي استشاري بشأن الاحتجاجات.

وقال حرزني، في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها بمناسبة عقد الدورة ال37 للمجلس صباح يوم أمس (الاثنين)، إن موضوع الاحتجاجات سبق عرضه في دورة سابقة و«يعمل المجلس منذ ذلك الحين على بلورة التصورات الخاصة به في علاقة مع إصلاح المنظومة المتعلقة بحرية التعبير والمنظومة الجنائية والمقاربة الأولية للمجلس فيما يتعلق بالحكامة الأمنية».

وأوضح حرزني أن المجلس بصدد الإعداد لتقديم المشروع في دورات السنة المقبلة، إلى جانب مشروع آخر يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الذي عرض جزء منه على أنظار المجلس.

واستعرض حرزني بالمناسبة الخطوات التي قطعها مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي أعدت تحت إشراف لجنة متعددة برئاسة وزير العدل، وهي الخطة التي ستعرض على أنظار الحكومة لتقول كلمتها بشأنها.

وفي ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، قال حرزني إن «المجلس استمر في رصد الانتهاكات والتصدي لها، مهما كان مرتكبوها على امتداد كامل التراب الوطني، مع الحرص على تعزيز دور المكاتب الإدارية والجهوية في هذا المضمار». وحسب حرزني، فإن المجلس تدخل في عملية التصدي إما بشكل تلقائي أو بناء على طلبات أو شكايات.

وفي هذا الصدد، توصل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ السنة الجارية وإلى غاية نهاية نونبر الماضي بأزيد من 3500 شكاية واستقبل ما لا يقل عن 5500 مواطن. كما توصل المجلس بطلبات ووثائق تهم ملفات تندرج ضمن المهام المرتبطة بمتابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة في مجالي التعويض أو التغطية الصحية، وهي الطلبات التي وصل عددها نحو 3200 طلب.

وتحدث حرزني عن وجود بعض الملفات العالقة الخاصة بجبر الضرر الفردي، موضحا أن السبب راجع إلى عدم استكمال الوثائق في الملفات، فيما بقيت توصيات خاصة بالإدماج الاجتماعي عالقة.

واستفاض حرزني في ما حققه المجلس من مبادرات تدخل في إطار علاقاته الخارجية، والتركيز على دوره في مجال الدبلوماسية الموازية. وفي هذا الصدد، اعتبر حرزني أن المجلس سيواجه «كل من سولت له نفسه سواء من الداخل أو في الخارج التشويش على المغرب والنيل من وحدته الترابية واختياره الديمقراطي»، مهاجما كل من يعمل على توظيف حقوق الإنسان في أغراض لا علاقة لها بروحها ومبادئها، كاشفا أن المجلس، وبتعاون مع وزارتي الشؤون الخارجية والتعاون والعدل، يعمل على بلورة مقاربة جديدة للتنسيق في مجال مكافحة التوظيف المغرض لحقوق الإنسان في احترام تام لاستقلالية كل جهة.

نادية البوكيلي

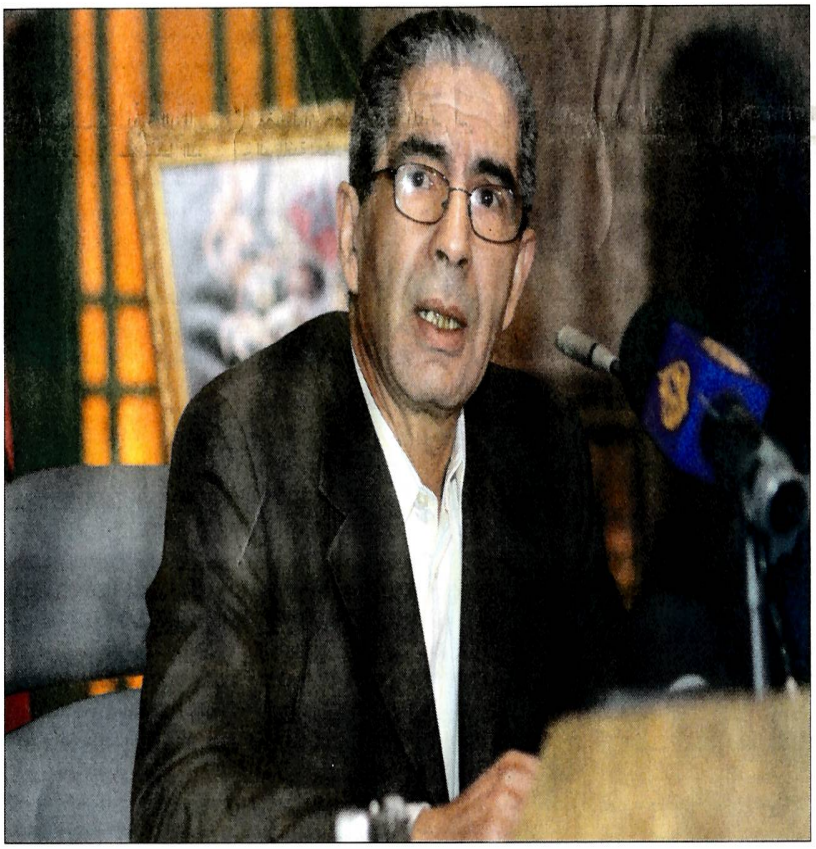

أحمد حرزني (أرشيف)

الصباح
يومية مغربية شاملة

رفع وثيقة إلى الملك بشأن مكافحة الاتجار بالبشر

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوصي بوحدات أمنية لمناهضة الظاهرة ومرصد وطني لتجريمها

ينتظر أن يكون أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المجتمعون أمس (الاثنين)، في إطار الاجتماع 37 للمجلس، أنهوا مناقشة مشروع التوصية الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، وهو الموضوع الذي سيعرض كوثيقة استشارية، بعد تنقيحها، على أنظار جلالة الملك.

وتتضمن الوثيقة الداخلية، التي حصلت "الصباح" على نسخة منها، عددا من التوصيات التي تروم وضع تشريعات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك وضعية المهاجرين والعاملين في الدعارة والأطفال المشغلين واللاجئين.

وتؤكد الوثيقة ضرورة إحداث مرصد وطني تسند إليه مهمة الرصد وإبداء الرأي حول ظاهرة الاتجار بالبشر، ليكون أداة لتطوير وتحديث السياسات العمومية ذات الصلة بمكافحة الظاهرة، إلى جانب اعتماد إستراتيجية وطنية جديدة بالتشاور مع الفاعلين المعنيين، تتضمن مبادئ توجيهية وقواعد استرشادية لمكافحة الظاهرة ومخططات وبرامج تنفيذية.

كما تلح الوثيقة على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة ومتطورة للهجرة واللجوء، تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات والتأثيرات بينهما والاتجار بالبشر.

وتحدثت الوثيقة، التي تشكل مشروع توصية حول الموضوع، عن المساهمة في ملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر، سيما في المنظومة الجنائية والقانون المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير الشرعية، والإسراع بإخراج مشروع قانون منع تشغيل الأطفال وتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي لتنظيم وضعية اللاجئين.

كما أوصى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مشروعه بضمان الحماية القانونية والقضائية لضحايا الاتجار بالبشر والفئات الهشة، خصوصا النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة أو المهاجرين واللاجئين، سواء من خلال ضمان عدم محاكمتهم وعدم معاقبتهم ومنع احتجازهم أو إبعادهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لرفع دعاوى جنائية ومدنية ضد الأشخاص المتهمين بالاتجار بالبشر، أو من خلال كفالة حماية قانونية للشهود، وتوفير المساعدة القانونية والقضائية المجانية للضحايا وذويهم والشهود. وتطرح الوثيقة، ضرورة إدماج بعد مكافحة الاتجار بالبشر في المجهودات الوطنية الخاصة بالتنمية البشرية بمكافحة أسباب ومظاهر الظاهرة.

ومن بين الوسائل الجريئة التي اقترحها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إنشاء وحدات أمنية متخصصة لمناهضة الظاهرة، وتطوير آليات الزجر والحماية من خلال البنيات الإدارية الحكومية المكلفة بحماية الفئات الهشة وتلك المكلفة بالهجرة وبمراقبة الحدود إضافة إلى الأجهزة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز النظام القضائي.

ويقترح المشروع كذلك إحداث مراكز لاستقبال وإيواء وإرشاد ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر توفر لهم الرعاية وتقدم المساعدة القانونية والدعم النفسي والجسدي. وبما أن الاتجار بالبشر غدا واقعا، فإن المجلس يقترح تشجيع المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية على إدماج بعد الاتجار بالبشر في مخططاتها وبرامجها وأنشطتها، ودعم القدرات في مجال حماية ضحايا الظاهرة.

ونادى المجلس بمحاربة جرائم الاتجار بالبشر في وسائل الإعلام العمومي عن طريق التجريم واستغلال الإمكانيات التكنولوجية المتاحة للحد من انتشارها.

وفي الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أشار أحمد حرزني، إلى أن المجلس عمل على إعداد مشروع دراسة خاصة بالاتجار بالبشر، وهو المشروع الذي تم عرضه على العديد من القطاعات والمؤسسات الحكومية المعنية، كما نظم المجلس استشارات حول المشروع مع فاعلين من المجتمع المدني والمؤسسة التشريعية. وأوضح حرزني أن المشروع ستتم مناقشته في الدورة 37 للمجلس.

نادية البوكيلي

Revue de Presse du Conseil

التحدي

أزيد من 3500 شكاية توصل بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 2010

أكد أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن المجلس توصل منذ بداية السنة الجارية إلى 30 نونبر 2010 بأزيد من 3500 شكاية، بالإضافة إلى استقباله لعدد من المواطنين والمواطنات بلغ عددهم 5566.

وحسب التقرير الجديد للمجلس والذي يهم سنة 2009، فقد عرفت مجالات العدالة والإدارات العمومية، والسجون أعلى نسبة من الشكايات المعروضة على المجلس، حيث بلغ العدد 3885 طلبا وشكاية، استقبل المجلس بعضها، في حين اختار البعض التواصل عبر الهاتف سيما السجون.

وتوصل المجلس حسب كلمة لحرزني –خلال ندوة صحافية نظمها المجلس صباح أمس الإثنين بمناسبة افتتاح الاجتماع 37 للمجلس– بطلبات ووثائق تهم ملفات تندرج ضمن المهام المرتبطة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالي التعويض أو التغطية الصحية، حيث بلغ مجموع الطلبات والوثائق 3203، وبعد دراسة وتصنيف الطلبات والشكايات يتم إحالة ما يرتبط منها من انتهاكات على الجهات المعنية.

وخلص تقرير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة إلى أن عدد المستفيدين من التوصيات المتعلقة بالإدماج الإجتماعي بلغ 1119 حالة، يواصل المجلس دراستها مع الحكومة قصد إيجاد حلول ملائمة لها، تراعي كرامة وسن ومؤهلات الضحايا.

وفيما يتعلق بالحالات المعنية بالتوصية المتعلقة بتسوية الوضعية الإدارية والمالية للحالات التي أصدرت بشأنها هيئة الإنصاف والمصالحة توصيات خاصة فقد بلغ عددها 541 مستفيدا، كما عمل المجلس على دراسة الأجوبة التي تلقاها من القطاعات الحكومية وحرص على موافاتها بالوثائق المطلوبة.

من جهة أخرى، عالج المجلس 5011 ملفا يهم إدماج الضحايا في نظام التغطية الصحية الأساسية، ويعمل حاليا على تسليم البطائق الصادرة عن الإدارة المعنية والبالغ عددها 3605 بطاقة إلى أصحابها.

وحسب تقرير المجلس السنوي، فقد بلغ عدد الضحايا الذين كانوا في عداد مجهولي المصير، المشهورة أسماؤهم بالقوائم، والذين كشفت هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة عن مصيرهم، وأقرتا بمسؤولية الدولة عما تعرضوا له من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، 938 من بينهم 230 محتجزا، و68 امرأة، تم الإفراج عنهم بعد تعرضهم لاختفاء قسري طويل الأمد، و640 شخصا توفوا جراء ما تعرضوا له من انتهاك، من بينهم 61 طفلا، و23 امرأة.

ورغم أن النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة حصر الانتهاكات الجسيمة في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، فإن الهيئة أدرجت من خلال ما قامت به من تحريات، انتهاكات أخرى تتوفر فيها عناصر الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومنها على الخصوص الوفيات التي حصلت خلال أحداث اجتماعية، وحالات الإعدام خارج نطاق القانون، أو حتى الحالات التي نفذ فيها حكم بالإعدام بناء على حكم قضائي، مسبوق باعتقال تعسفي أو بإجراءات قضائية غير عادلة، حرمت فيها العائلات من مواكبة المحاكمة، والتعرف على مصير الضحايا منذ لحظة الاعتقال، إلى حين تنفيذ حكم الإعدام.وقد عالجت الهيئة معظم هذه الحالات ضمن صنف مجهولي المصير.

وحدد المجلس مراكز الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري في ثكنات عسكرية أو مراكز تابعة لوزارة الداخلية أو مراكز أخرى حددت طبيعتها ومكانها، مراكز نظامية تابعة لإدارة الأمن الوطني، مراكز غير نظامية تابعة لوزارة الداخلية والجيش، أو لمؤسسة سجنية ...، وقد أفضت التحريات التي قامت بها الهيئة إلى حصر أماكن الاعتقال والاحتجاز السرية وتحديد أماكنها، وإعداد تقارير عن الأكثر شهرة من بينها، كـ"جنان بريشة بتطوان، مركز الشرطة بالمقاطعة السابعة بالبيضاء–الساتيام–، مفوضية الشرطة بدرب مولاي الشريف بالبيضاء، مطار آنفا بالبيضاء، مركب الشرطة بالرباط–الكوبليكس–، معتقل تاكونيت، معتقل تازمامارت، معتقل أكنز، معتقل قلعة مكونة.

سناء كريم

Revue de Presse

المغرب/حقوق الإنسان (مرفق بصورة)
تجربة المدرسة المغربية في مجال العدالة الانتقالية محور يوم دراسي بالرباط

الرباط /20 /12 /ومع / شكل موضوع المدرسة المغربية وتجربة العدالة الانتقالية محور يوم دراسي نظمه اليوم الإثنين بالرباط المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

ويهدف هذا اللقاء, الذي نظم بشراكة مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية, والذي يندرج في إطار المقاربة المعتمدة من طرف المجلس والوزارة, إلى تطوير التفكير حول العدالة الانتقالية داخل المنظومة التربوية .

كما يروم هذا اللقاء استخلاص الدروس من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ودراسة السبل المتاحة لتوظيفها بطرق بيداغوجية تخدم المستقبل وتساهم في بناء مجتمع حداثي يرتكز في جوهره على حقوق الإنسان.

وأكد رئيس شعبة الحقوق الجماعية والشؤون الجهوية بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد التوفيق الزيني أن الربط بين المدرسة والعدالة الانتقالية أملته شروط موضوعية ,بحيث أن العدالة الانتقالية في حاجة ماسة للمدرسة لتوسيع قاعدتها والخروج من نخبويتها ونقل الدروس المستخلصة للأجيال القادمة حتى لا يتكرر ما جرى.

كما أن المدرسة - يضيف السيد الزيني - في حاجة لعصارة أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة لتنويع برامجها وتطوير مناهج التحليل التاريخي والإبداع الأدبي المرتبطان بمواضيع اشتغال العدالة الانتقالية, مؤكدا على ضرورة تعميق البحث وتجريب الاقتراحات الأولية في هذا المجال.

من جانبه, أكد مدير تكوين الأطر بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي أن هذا اللقاء يأتي لتفعيل اتفاقيتي الشراكة المبرمة بين الوزارة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المتعلقتين بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان من خلال البعدين التربوي والثقافي, وبتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في شقها المتعلق بجبر الضرر الجماعي وحفظ الذاكرة باعتبارها مسؤولية جماعية.

وأضاف في السياق ذاته أن الوزارة, وتماشيا مع تطلعات المغرب واختياراته المجتمعية وضعت استراتيجية وطنية عرفت بالبرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان.

من جانبها, أشادت ممثلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية بالمغرب السيدة جولي غويبلي بالدور الرائد الذي يضطلع به المغرب في مجال العدالة الانتقالية والتربية على ثقافة حقوق الإنسان, مشيرة إلى أن المغرب يعد البلد الأول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي وضع لجنة متخصصة في العدالة الانتقالية متمثلة في هيئة الإنصاف والمصالحة الرائدة في المجال.

وتمحورت أشغال هذا اليوم الدراسي, الذي شهد مشاركة أطر من وزارة التربية الوطنية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, بالإضافة إلى عدد من الخبراء الدوليين, حول أربعة محاور رئيسية تتمثل, على الخصوص, في تقديم التجربة المغربية في مجال التربية على حقوق الإنسان, وتملك المدرسة لتجارب مجتمعية في مجال العدالة الانتقالية عبر العالم, خاصة تجربة البيرو وسيراليون ورواندا وايرلندا الشمالية ,ودراسة سبل إدراج التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية في المنظومة التعليمية بالمغرب, ثم تحديد حاجيات تقوية قدرات الفاعلين في الحقل التربوي في مجال العدالة الانتقالية.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

MAROC-ÉDUCATION-DROITSHOMME-SÉMINAIRE
"L'école marocaine et l'expérience de la justice transitionnelle", thème d'une journée d'étude lundi prochain à Rabat

Rabat, 17 déc. -(MAP) û Â«L'école marocaine et l'expérience de la justice transitionnelleÂ» est le thème d'une journée d'étude qui sera organisée, lundi prochain à Rabat, à l'initiative du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et du ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique, avec la participation d'une pléiade d'experts nationaux et internationaux.

Initiée en partenariat avec le Centre international pour la justice transitionnelle (ICTJ), cette rencontre s'assigne pour objectif de développer la réflexion autour de la justice transitionnelle dans l'éducation, indique le CCDH vendredi dans un communiqué.

Selon le document, cette journée s'articulera autour de quatre axes: le premier sera consacré à la présentation de l'expérience marocaine dans le domaine de l'éducation aux droits humains, tandis que le deuxième traitera de l'appropriation par l'école des expériences sociétales de justice transitionnelle au niveau international, notamment au Pérou, au Sierra Léone, en Afrique du sud, au Rwanda et en Irlande du Nord.

Le troisième axe sera consacré à l'étude des opportunités de prise en charge des enseignements de l'expérience marocaine de la justice transitionnelle dans le système éducatif au Maroc, alors que le quatrième axe portera sur les besoins en renforcement des capacités des acteurs pédagogiques en matière de justice transitionnelle.(MAP).

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

المغرب/حقوق الإنسان/صحافة
لا يوجد بلد عربي فتح صفحة الماضي للنقد والتحري مثلما فعل المغرب (السيد حرزني)

الرباط 17/ 12/ ومع/ أكد رئيس المجس الاستشاري لحقوق الإنسان, السيد أحمد حرزني, أنه لا يوجد بلد في العالم العربي فتح صفحة الماضي للنقد والتحري مثلما فعل المغرب, وهو ما يجعله بلدا متميزا .

وقال السيد حرزني ,في حديث لصحيفة (الشرق الأوسط) نشرته اليوم الجمعة, إنه لا أحد ينكر, بمن في ذلك من يهاجمون المغرب سواء في إسبانيا أو البرلمان الأوروبي أو داخل المنظمات الحقوقية, بأن المغرب يتميز عن محيطه سواء العربي أو الإفريقي .

وأوضح أن "مجالات تميز المغرب لا تكاد تحصى, وهو ما يفرض علينا نحن المغاربة مسؤولية مواصلة مسار ترسيخ حقوق الإنسان ودمقرطة البلاد من دون أن نتنكر لمحيطنا العربي والإفريقي."

واعتبر رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن "قدر المغرب هو أن يكون دائما في وضع غير مريح", مشيرا إلى أن "هذه هي الضريبة التي تفرضها الريادة ويفرضها البحث عن الجديد والإبداع في المجالات الحقوقية والسياسية وغيرها."

ودعا ,في هذا الصدد, مختلف الفاعلين في المجتمع المغربي إلى "الوعي بهذا الدور أو بهذا القدر الذي هو قدر البلاد, وتحمله بكل مسؤولية."

وبخصوص المواقف المناهضة بإسبانيا وأوروبا للمسار الحقوقي والديمقراطي بالمغرب ,اعتبر السيد حرزني دوافع ومنطلقات موقف الحزب الشعبي الإسباني "نوعا من الحنين للفترة الاستعمارية."

وفي السياق ذاته, اعتبر السيد حرزني موقف حركات وأحزاب سياسية في أوروبا, خاصة بعض الأحزاب اليسارية, "نوعا من السلوك الشيزوفريني", قائلا: "نحن بصدد تصرفات سياسية من حركات غير ناضجة وغير متشبعة بضرورة إعمال الموضوعية والدقة العلمية في تناول الأمور."

لقد كان يتوجب على هذه الجهات, يضيف السيد حرزني, انتظار صدور تقارير المنظمات الحقوقية الدولية حتى تكون لديها معطيات مبنية على ملاحظات ميدانية ولقاءات مع السكان, ومقارنة أقوال هذا الطرف وذاك.

وبالمقابل, أشار السيد حرزني إلى أن الأحزاب المغربية قصرت في تقريب مثيلاتها في الخارج من حقيقة الوضع في مدينة العيون, والمغرب بصفة عامة ,داعيا الجميع, أحزابا ومجتمعا مدنيا, إلى مراجعة مواطن القصور, خاصة في ما يتعلق بالتواصل مع الخارج.

Youssef SATANE

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

MAROC-ESPAGNE-MÉDIA

Aucun pays arabe, autre que le Maroc, n'a fait une relecture de la page de son passé (M. Herzenni)

Rabat, 17 déc. (MAP)- Le président du Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni, a souligné qu'aucun pays arabe, autre que le Maroc, n'a rouvert la page de son passé pour procéder à une critique objective.

Personne, y compris ceux qui s'attaquent au Maroc en Espagne, dans le parlement européen ou au sein d'organisations des droits de l'homme, ne peut nier que le Maroc se distingue aussi bien dans le monde arabe qu'en Afrique, a affirmé M. Herzenni dans un entretien publié par le quotidien "Asharq Al-Awsat" dans sa livraison de vendredi.

Il a souligné que les domaines où le Maroc se distingue sont multiples, ce qui doit inciter les Marocains à poursuivre leurs efforts d'enracinement de la culture des droits de l'Homme et de consolidation de la démocratie, sans pour autant renier leur appartenances afro-arabes.

Il a noté que ce rô le pionnier du Maroc lui impose de faire preuve de créativité et d'innovation dans les domaines politique et des droits de l'homme.

A propos des attitudes hostiles manifestées par certains milieux en Espagne et en Europe, M. Herzenni a imputé à "une certaine nostalgie au colonialisme", les motivations de la position du parti populaire espagnol, estimant que les attitudes de certains mouvements et partis politiques européens "participent d'un acte de chauvinisme".

"Il s'agit d'actes politiques immatures émanant de mouvements qui ne croient pas à la nécessité de faire prévaloir l'objectivité et la précision scientifique", a-t-il déploré, relevant que ces parties auraient du attendre la publication des rapports des organisations internationales de défense des droits de l'Homme pour avoir des données basées sur des observations recueillies sur le terrain et à partir de rencontres avec la population.

M. Herzenni a, par ailleurs, noté que les partis politiques marocains n'ont pas suffisamment expliqué à leurs homologues étrangers la réalité dans la ville de Laâyoune et au Maroc, en général, appelant à remédier à ces failles, notamment en ce qui concerne leur approche de communication avec l'étranger. (MAP).

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Réparation communautaire à Khénifra: création d'un centre socio-pédagogique dans la commune d'Oum Errabie

Khénifra, 16 déc (MAP)-Un projet de renforcement des capacités des acteurs locaux dans la province de Khénifra est en cours de réalisation dans le cadre du programme de réparation communautaire, indique-t- on auprès de l'Association "Al Amal" pour l'éducation, la culture et le sport, porteur du projet.

Ce projet, dont le coût s'élève à environ 370.000 DH, financés dans le cadre d'un partenariat avec le Conseil Consultatif des Droits e l'Homme (ccdh) et la Caisse de dépô ts et de Gestion (CDG) avec le soutien de l'Union européenne, vise à faciliter l'accès des groupes cibles à savoir, les acteurs associatifs, les agents de l'administration publique et des collectivités locales ainsi que les élus locaux, aux approches et outils de la gouvernance locale.

Le projet a également pour objectifs de répondre aux besoins des institutions dans le cadre d'une vision guidée par le développement local et de favoriser l'échange de l'informations et des expériences, à travers la mobilisation des synergies locales autour du programme de réparation communautaire.

Il ambitionne, en outre, de mettre en place un plan de renforcement des capacités institutionnelles des acteurs locaux à travers l'engagement de débats et l'organisation de sessions de formation dans plusieurs domaines.

Dans ce sens, le président de l'Association Al Amal, M. Mohamed El Malki a précisé à la MAP que ce projet consiste en l'organisation de plusieurs tables rondes, ateliers et sessions de formation sur "L'action sociale et le développement", "Les activités génératrices de revenus (AGR), un levier du développement" et "La charte communale".

Les thèmes retenus portent également sur "Les projets territoriaux", "L'approche genre", "Les micro-entreprises féminines", "L'habilitation", "La gouvernance locale", "La justice transitionnelle" et "L'équité et réconciliation", a-t-il poursuivi.
Outre ces activités, le projet prévoit également des visites d'échange d'expériences avec des acteurs dans d'autres régions du Royaume ainsi qu'un colloque sur la justice transitionnelle, a ajouté M. El Maliki.

Il a fait savoir que ce projet de renforcement des capacités des acteurs locaux reste l'unique projet retenu au titre du premier appel d'offres lancé dans le cadre du programme de réparation communautaire au niveau de la province de Khénifra.

Pour ce qui est de l'état d'avancement du projet, M. El Maliki a noté que huit sessions de formation ont été organisées dans ce cadre au profit de plus de 160 bénéficiaires parmi les groupes cibles à savoir les agents de l'administration publique et des collectivités locales, les élus locaux et les acteurs associatifs.

Et de préciser que plus d'une vingtaine de représentants d'associations locales, environ 20

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

agents de l'administration publique et 22 élus ont bénéficié des activités prévues par le projet.

Lancé en 2007, Le programme de réparation communautaire tend à réparer les préjudices collectifs des régions ayant connu dans le passé des violations des droits de l'Homme.

Il vise en outre la réhabilitation des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux des régions concernées, de Figuig, Errachidia, Ouarzazate, Zagora, Tan Tan, Azilal, Khemisset, Al-Hoceima, Nador, Khénifra et Hay Mohammadi à Casablanca.

Le programme de réparation communautaire porte sur quatre axes: la préservation de la mémoire, le renforcement des capacités, la création de projets générateurs de revenus et la promotion des droits humanitaires des femmes.(MAP).

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

MAROC-ENSEIGNEMENT-ASSOCIATION

Lancement à Casablanca d'un programme dédié à la promotion du civisme

Casablanca, 14 déc. (MAP) - Un programme dédié à l'école marocaine et au comportement civique a été lancé mardi à Casablanca en présence des partenaires associés à cette initiative inscrite dans le cadre du programme de la réparation communautaire pour activer les recommandations de l'instance équité et réconciliation.

Ce projet, étalé sur une année et d'un coût de 555.000 dirhams, est porté par l'association Achouala pour l'éducation et la culture, en partenariat avec le conseil consultatif des droits de l'Homme, la caisse de dépô t et de gestion, la Commission Européenne à Rabat, la délégation du ministère de l'éducation à Aïn Sbaâ ainsi qu'un collectif associatif.

Le projet vise à enrichir les capacités et les connaissances de 60 enseignants en matière de civisme et d'éducation aux droits de l'Homme, élaborer des outils pédagogiques pour l'animation des clubs d'éducation civique et aussi offrir aux jeunes l'opportunité de débattre de ce sujet avec des acteurs associatifs.

La matérialisation de ce projet sera notamment marquée par l'organisation de trois formations des jeunes au profit de 90 bénéficiaires, une caravane sur les comportements civiques ainsi que la création d'un réseau local des clubs au nombre de dix. (MAP).

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

GB-MAROC

M. Herzenni expose à Londres les avancées du Maroc en matière de renforcement des droits de l'homme

Londres, 13 déc -(MAP)- Le Président du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni, a animé, lundi, à Londres une table-ronde consacrée aux efforts consentis par le Maroc dans le domaine de promotion et de renforcement des droits de l'homme.

Lors de cette rencontre, tenue au siège de l'Institut Royal des Affaires internationales (Chatham House) en présence de parlementaires britanniques, de représentants des organisations internationales de défense des droits de l'homme, d'activistes de la société civile et de chercheurs, le Président du CCDH a passé en revue les diverses actions entreprises par cette institution en particulier dans le domaine de l'accompagnement des efforts de démocratisation et du renforcement de l'Etat de droit.

Il a souligné à cet égard le parachèvement du suivi et de la mise en Âœuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), se rapportant notamment à la réparation communautaire et aux réformes institutionnelles.

L'attention du CCDH se focalise désormais sur le renforcement des droits civils et politiques, a dit M. Herzenni, citant notamment des projets comme le code de la presse.

Il a fait savoir que le CCDH examinera lors de sa session ordinaire, prévue la semaine prochaine, les questions relatives au trafic des êtres-humains et à l'immigration, le Maroc étant devenu une destination, plutô t qu'un point de passage des émigrés en provenance de l'Afrique subsaharienne.

Le Président du CCDH, qui a mis l'accent sur la nécessité d'accorder davantage d'attention aux droits socio-économiques, a relevé que le Conseil tente d'accompagner les efforts de démocratisation, en particulier au niveau du renforcement de l'équilibre entre les pouvoirs exécutif et législatif.

M. Herzenni a émis le souhait de voir le conseil économique et social voir le jour incessamment pour servir de cadre inclusif capable de promouvoir le dialogue social.

Toutes ces démarches ont été incluses dans un plan d'action national, a dit M. Herzenni.

Revenant sur l'expérience de l'IER, le responsable a souligné que l'Instance a été imbue dans le cadre de son action des principes de la justice transitionnelle, dans le but d'assurer la réconciliation.

Cette approche ainsi que la décision de l'Etat de reconnaitre la responsabilité collective, ont aidé à tourner la page des violations passées et baliser le chemin pour une meilleure gouvernance et un renforcement des droits de l'homme.

M. Herzenni a, par ailleurs, souligné la détermination du Maroc de poursuivre le chemin des

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

réformes tout en restant ouvert dans le quête de la consécration des droits de l'homme, tels qu'ils sont universellement reconnus.

De son cô té, M. Albert Sasson, membre du CCDH, a fait la lumière sur les actions entreprises par le Conseil sur le plan international, rappelant les relations de coopération liant cette institution aux organismes internationaux et régionaux de promotion des droits de l'homme.

Lors de sa visite de deux jours à Londres, le Président du CCDH devra rencontrer des responsables du ministère britannique des Affaires étrangères et tiendra une séance de travail avec les hauts responsables de l'organisation internationale de défense des droits de l'homme, Amnesty International.

Mardi, M. Herzenni aura une autre séance de travail avec des parlementaires britanniques au siège du parlement de Westminster. (MAP).

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

بريطانيا/ المغرب / الجزائر
افتراءات المدعو قسنطيني : السيد حرزني يندد ب " الحرب النفسية " التي تخوضها الجزائر ضد المغرب

لندن / 15 / 12 / ومع/ ندد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان , السيد أحمد حرزني , بافتراءات رئيس ما يسمى باللجنة الوطنية الجزائرية لحقوق الانسان , فاروق قسنطيني , مؤكدا أن ادعاءات هذا الاخير " تندرج ضمن حرب نفسية تخوضها الجزائر ضد المغرب."

وأضاف السيد حرزني , في تصريح لوكالة المغرب العربي للانباء , على هامش زيارة العمل التي قام بها الى لندن , أن المسؤول الجزائري " اعتبر أنه من الضروري المساهمة في الحرب النفسية التي تخوضها حكومة الجزائر ضد المغرب " , ومن ثمة فان قسنطيني بلجوئه الى هذا السلوك يكون قد خرق المعايير الدولية التي تنص على أن لجنة من هذا النوع ينبغي أن تهتم بحقوق الانسان داخل بلادها , ملاحظا أن " خرجة" المسؤول الجزائري تتم خارج نطاق اختصاصات لجنة وطنية لحقوق الانسان.

وقال إن هذه التصريحات التي يدعي قسنطيني من خلالها بشكل مفتري وكاذب , أن أحداث العيون " إبادة وجريمة ضد الإنسانية يرتكبها بلد عدواني", تعد " غير ودية تماما " , مبرزا أن هذه التصريحات " تشوش على تعايشنا داخل اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات والشبكات الاقليمية لحقوق الانسان."

وأكد أن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان تقدم بشكوى أمام هذه اللجنة في أعقاب التصريحات التي أدلى بها المسؤول الجزائري , موضحا أن ما جاء على لسان قسنطيني سيؤثر على اللجنة التي يمثلها.

وكانت اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات والشبكات الاقليمية لحقوق الانسان قد حطت من قيمة اللجنة الجزائرية المزعومة بعد أن خلصت , استنادا الى أدلة , بأنها " ليست هيئة مستقلة لتتبع وضعية حقوق الانسان بالجزائر. "

وابرز السيد حرزني أن " تصريحات قسنطيني جاءت لتقدم دليلا آخر على أن اللجنة ليست مستقلة , بل هي هيئة تدلي بتصريحات بناء على توجيهات ", ملاحظا أن المسؤول الجزائري قدم بذلك الدليل على أن مهمته تتمثل في ارضاء سلطات بلاده.

وأشار الى أنه كان من الأجدر بقسنطيني أن يهتم بالتقييم المنتظم لوضعية حقوق الانسان ببلاده , متسائلا عن الاسباب التي تحول دون اهتمام المسؤول الجزائري بوضعية الاشخاص المحتجزين في مخيمات تندوف, وتلك المتعلقة بحقوق الانسان بالجزائر بشكل عام.

وحرص رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان , من جهة أخرى , على التأكيد أن

المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان الاكثر مصداقية , قد أنصفت المغرب من خلال اعتمادها للحصيلة التي قدمها في أعقاب أحداث العيون.

وخلص السيد حرزني الى القول إن الاهمية الوحيدة للتصريحات " غير الملائمة " لقسنطني تكمن في كونها برهنت على أنه مجرد شخص تابع للنظام الجزائري.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme